

وصول الأخبار إلى أصول الأخبار

[62] والعلوم الباهرة يصونون شيعتهم في الاخذ عنهم والعمل بفتواهم، ولم يزالوا يعيبون على غيرهم ممن قال برأيه اعتمادا " على استحسان أو قياس وينسبونهم الى الضلال والقول في الدين بغير الحق، ويستخفون رأي من يأخذ عنهم وينسبونه الى الجهل. يعلم ذلك علما " ضروريا " صادرا " عن النقل المتواتر، ومن رام انكار ذلك كان كمن رام انكار المتواترات من سنن النبي وسيرته ومعجزاته. ولا مرية أن النقلة والنقل عنهم تزيد أضعافا " كثيرة عما نقل عن كل واحد من رؤساء العامة، ومن أنكر ذلك كان كمن أنكر الضروريات من المشاهدات. وإذا اعتبر ذو أدنى عقل وانصاف جزم ب صحة نسبة ما نقل عنهم إليهم، فان أنكره كان ذلك مكابرة محضة وتعصبا " صرفا ". وحينئذ نقول: الجمع بين الاجماع على عدالتهم وتواتر هذا النقل عنهم معه بطلانه مما يباه العقل ويبطله الاعتبار بالضرورة. وبـ [التوفيق. ولقد بحثت مع بعض فضلائهم من أهل فارس وكان ذا انصاف شهير وفضل كثير ولكنه لم يكن يعرف شيئا " من أحوال الشيعة أصلا لانه هرب مع والده من الشاه اسماعيل الحسيني رحمه الله الى بلاد الهند وبها نشأ، فكان مما قال: ان جعفر الصادق وآبائه عليهم السلام لا يشك أحد في عدالتهم واجتهادهم وغازاة علمهم وان مذاهبيهم كانت حقا " لكن لم ينقل مذاهبيهم كما فرعوا على مذاهب هؤلاء، ولو نقلت مذاهبيهم لم نشك في تصويب من اتبعها. قلت له: ان كان مقصودك أن أهل السنة لم ينقلوا مذاهبيهم فهو حق لكنه غير قاذح فيما الشيعة عليه، لان أصحاب كل امام من ائمتكم لم ينقلوا فروع الامام
